إشكالية هجرة العمالة في الجزائر في ظل ازدياد التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري

عبدوس عبد العزيز
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة بشار

ملخص:
إن تحرك العنصر البشري الجزائري سعيا للحصول على فرص أفضل للعمل أو ما يعرف جرة العمالة إلى الخاج باعتبارها ظاهرة اجتماعية و اقتصادية ديناميكية، تعد من أكبر النتائج و الآثار لسياسة الانفتاح التي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة وهو الأمر الذي جعلها تجلب اهتمام رجال الاقتصاد والسياسة ، تحاول هذه المقاربة الاقتصادية دراسة واقع هجرة العمالة الجزائرية نحو الخارج في ظل تزايد معدلات الانفتاح التجاري الذي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة.

Résumé:
Le déplacement de l'élément humaine algérien pour chercher une meilleur opportunité de travail, ou ce qu'on appelle la migration de l'emploi à l'étranger en la considérant une phénomène sociale et dynamique économique, un des plus grands résultats et des effets de la politique d'ouverture en Algérie dans les dernières années , ce qui fait attirer l'attention des économistes et des hommes politiques, cette approche économique essaye d'étudier la réalité de la migration des travailleurs algériens vers l'extérieur à la lumière de l'augmentation du taux de l'ouverture commerciale en l'Algérie dans ces dernières années.

مقدمة :

إن من أكبر النتائج والآثار لسياسة الانفتاح التجاري هو تحرك العنصر البشري أو عنصر العمل، وعادة ما تحصل الهجرة من البلدان المنخفضة الأجور إلى البلدان المرتفع الأجور، ولكن توجد أسباب أخرى تدفع بتنقل الأيدي العاملة أهمها[1] : تباين الأجور و المستويات المعيشية بين الدول، التضخم و الغلاء في أسعار المعيشة، قلة فرص العمل، تزايد الطلب على الكفاءات، تغير قيمة العملة(انخفاض أو ارتفاع) .

ترجع ظاهرة ازدياد هجرة العمالة الجزائرية إلى هبوط أسعار النفط في الثمانينات وانخفاض الطلب على اليد العاملة الوافدة وتراجع تدفقات التحويلات وبروز بيئة دولية أكثر تنافسية خلال الثمانينات ، فأثرت على إثرها الأرضية الأساسية للنتائج الإيجابية لسوق العمل من خلال العمالة المهاجرة ، تباطأ نمو الناتج الفردي للعامل الجزائري وأصبح سالبًا في بعض الحالات. تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي : ما واقع هجرة العمالة الجزائرية إلى الخارج، خاصة في ظل توجه الدولة نحو تبني ما يسمى ب "سياسة الانفتاح التجاري"؟ .

أولا : الأدبيات الاقتصادية في تفسير العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري وهجرة العمالة

هل العلاقة بينهما علاقة إحلال أم علاقة تكامل؟ يتضح ذلك في الأدبيات الاقتصادية التالية:

01. علاقة سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الأدبيات الاقتصادية القديمة

تعتقد النظرية الكلاسيكية أن العلاقة بين تحرير التجارة علاقة عكسية، بمعنى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تخفيض حجم ومعدل العمالة، وقد وردت هذه الأفكار خاصة في نماذج التجارة الخارجية لكل من هيكشر –أولين (1922-1939)، وستوبلر-ساموبلسون(1949) ، ومندل(1957) ، ووفقا لهذه النظريات إذا كانت هناك دولتين تختلفان في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ، وكانتا تستخدمان نفس الفنون الإنتاجية ، فان قيام كل منها بتقييد التجارة مع إنتاج كافة السلع المطلوبة بما في ذلك السلع التي لا تتمتع فيها تلك الدول بميزة نسبية أصلا،سوف يؤدي إلى تشجيع هجرة العمالة من الدول الغنية باليد العاملة إلى الدول الغنية برأس المال ، أو بمعنى أدق إذا أخذنا دولة تتمتع بنسبة وفيرة في عنصر العمل، فان أجور العمال تكون متدنية في أسواق عمل هذه الدولة ، مما يجعلها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل، فان عنصر العمل سيتحرك من الدولة الوفيرة نسبيا في عنصر العمل إلى الدولة الوفيرة في عنصر رأس المال ونادرا نسبيا في عنصر العمل[2]، فمثلا لو أن دولة فرنسا تتسم بالندرة النسبية في عنصر العمل وتقوم بإنتاج السيارات والتي لا تتمتع فيها بميزة نسبية ، وقد قامت بفرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة المنافسة لها ، فيؤدي ذلك إلى رفع السعر المحلي للسيارات فيسمح بتغطية تكلفة أعلى متمثلة بارتفاع أجور العمال في محاولة من فرنسا نادرة عنصر العمل اجتذاب عنصر العمل، فتهاجر العمالة إليها ، وبالتالي فان سياسة الانفتاح التجاري تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على عنصر الإنتاج النادر نسبيا نظرا لسهولة تبادل السلعة ، وبالتالي يؤدي تقارب الأجور بين الدولتين بسبب تحرير التجارة إلى انعدام وجود حافز لدى العمال على الهجرة من بلادهم كما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم 01: العلاقة بين تحرير التجارة والهجرة في الأدبيات القديمة

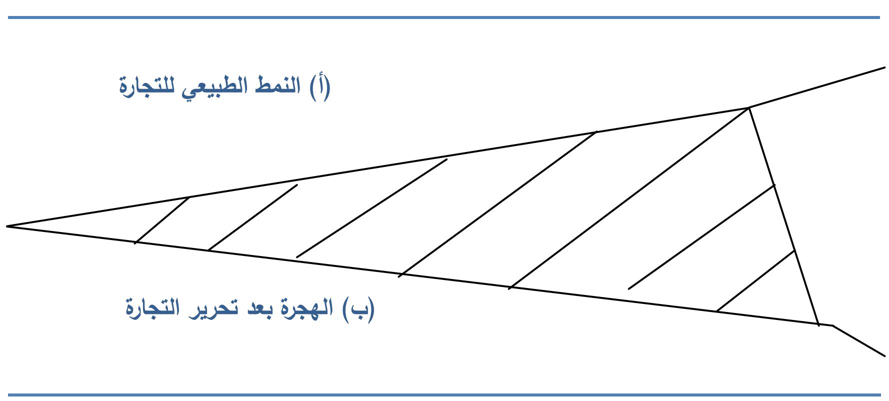

المصدر: عزة فؤاد نصر إسماعيل ، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 37.

يبين الخط (أ) النمط الطبيعي لهجرة العمالة في حالة عدم إقبال الدول المنخفضة الأجور بإصلاحات اقتصادية أو فتح بحارتها مع الدول المرتفع الاجور ، ويتجه هدا الخط إلى التزايد عبر الزمن بمعدل متناقص ، اما الخط (ب) فيعكس حالة انخفاض حجم ومعدل الهجرة من الدول المنخفضة الأجور في بدايات تطبيق سياسة الانفتاح التجاري مباشرة ،أي عند الزمن صفر الذي يمثل زمن بدء التحرير التجاري[3].

02.علاقة سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة

لقد أثبتت الأدبيات الاقتصادية الحديثة بطلان ما ذهبت إليه النظريات القديمة ،إذ أكدت على أنه لا توجد علاقة عكسية بين سياسة الانفتاح التجاري وهجرة العمالة في الواقع العملي ، فتحرير التجارة كما يؤدي إلى تدفق السلع بين الدول ، فكذلك يؤدي إلى تدفق اليد العاملة بين الدول المنفتحة على بعضها، وبالأخص في المدى القصير والمتوسط الذي تصير العلاقة بينهم علاقة تكاملية ، أما في المدى الطويل تتحول إلى علاقة إحلال ، ويمكن إرجاع طبيعة العلاقة التكاملية والإحلال بين الانفتاح التجاري وهجرة العمالة إلى العوامل التالية[4] :

- عدم قدرة الدول التي كانت تعمل في ظل درجات عالية من الحماية على التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة وأن عملية التحري التجاري في مراحلها الأولى بداية عملية مكلفة جدا قد تصاحبها بعض الاثار الجانبية السلبية ، كعدم قدرة مؤسساتها غير المؤهلة الصمود أمام المنافسة الأجنبية[5].
- اختلاف الفن الإنتاجي بين الدول[6] ، إذ يمكن أن يلغي تقدم الفن الإنتاجي في الدول المستقبلة أثر الميزة النسبية لوفرة أحد عناصر الإنتاج في دول الإرسال ، وبالتالي وفي ظل وجود انفتاح تجاري يمكن للدول أن تنتج وتصدر سلعا كثيفة العمل أكثر من دول الإرسال إلى الدول الأخرى رغم الميزة النسبية لعرض عنصر العمل لديها ، وفي هذه الحالة تضطر الدول المرسلة ذات الميزة النسبية الطبيعية في وفرة عنصر العمل أن تقلل من معدل الإنتاج في الأنشطة كثيفة العمل مما يعرض عمالة هذه الأنشطة للبطالة أو انخفاض الأجور وبالتالي يتم تشجيع الهجرة.

○ الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج ، بمعنى قد تفضل الدول المستقبلة إنتاج سلعة كثيفة العمل باستخدام عمالة دول الإرسال الأكثر كفاءة وتدريبا وتعليما، من إنتاج سلع كثيفة رأس المال، لذا فان تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة هجرة العمل من دول الإرسال ، وينطبق ذلك بصورة واضحة على العمالة ذات المهارات العالية والمدربة تدريبا عاليا[7].

ثانيا : سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الجزائر

01. سياسات الانفتاح ومستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من ارتفاع معدلات النمو في بعض السنوات، فان مستويات الدخل في الجزائر بقيت منخفضة ولم تصل إلى المستويات المرغوب فيها، باستخدام بيانات البنك الدولي (WDI، 2009) ، فإننا بحساب متوسط مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة لبعض المناطق أو البلدان. داخل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وجدنا أن متوسط الدخل قد انخفض بنسبة 10 ٪ بين عامي 1970 و 2000 وكان متوسط النمو السنوي خلال هذه الفترة السلبية قد اتسمت معدلات مرتفعة من نحو 2 ٪ بين عامي 1965 و 1995 ، ولكن مع مطلع الألفية الثالثة عرف متوسط نصيب الفرد زيادات متتالية حتى سنة 2009 ولكن بنسب ضعيفة.

في شمال إفريقيا ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المتوسط بنسبة 50 ٪ ، في الفترة من1948 دولار إلى 2350 دولار بين عامي 2001 و 2009، غير أن هذه المنطقة تتميز بفوارق كبيرة في الدخل ، مثل تونس وليبيا ، بحيث يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 6000 دولار حتى سنة 2009 ، أي ضعف متوسط الدخل في الجزائر والمغرب ، وفي تونس بلغ مستوى الدخل 3000 دولار ، وتعتبر تونس من بين دول شمال إفريقيا التي نجحت في تنفيذ سياسة الانفتاح رغم صغر مساحتها (خفض التعريفات الجمركية ، وإنشاء مناطق حرة)،على النقيض من ذلك، فالبلدان الكبيرة كالجزائر وموريتانيا والسودان التي تتسم بمستويات أدنى من الانفتاح التجاري شهدت تباطؤ في النمو الاقتصادي.

يوضح الجدول التالي تطور معدل النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لسنوات 2001-2009:

شكل 02: تطور معدل النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة

متوسط نصيب الفرد من PIB **معدل النمو الاقتصادي**

متوسط نصيب الفرد من PIB في الجزائر ▪ متوسط نصيب الفرد من PIB في دول شمال إفريقيا

▪ متوسط نصيب الفرد من PIB في دول إفريقيا – معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

Source: IMF and local authorities' data; estimates (e) and projections (p) based on authors' calculations , 2010, p 157.

مع مطلع الألفية الثالثة شهدت الجزائر تحسنا في مستوى دخل الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع سنوات التسعينات ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة من حوالي 1800 دولار للفرد عام2001 الى حوالي 2260 دولار عام 2009 ، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 11.3 في المائة بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية.

لمقارنة مستويات الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات التجارة والانفتاح في الجزائر، نقدم الشكل التالي:

شكل 03 : تطور معدلات الانفتاح و متوسط نصيب الفرد من PIB في الجزائر

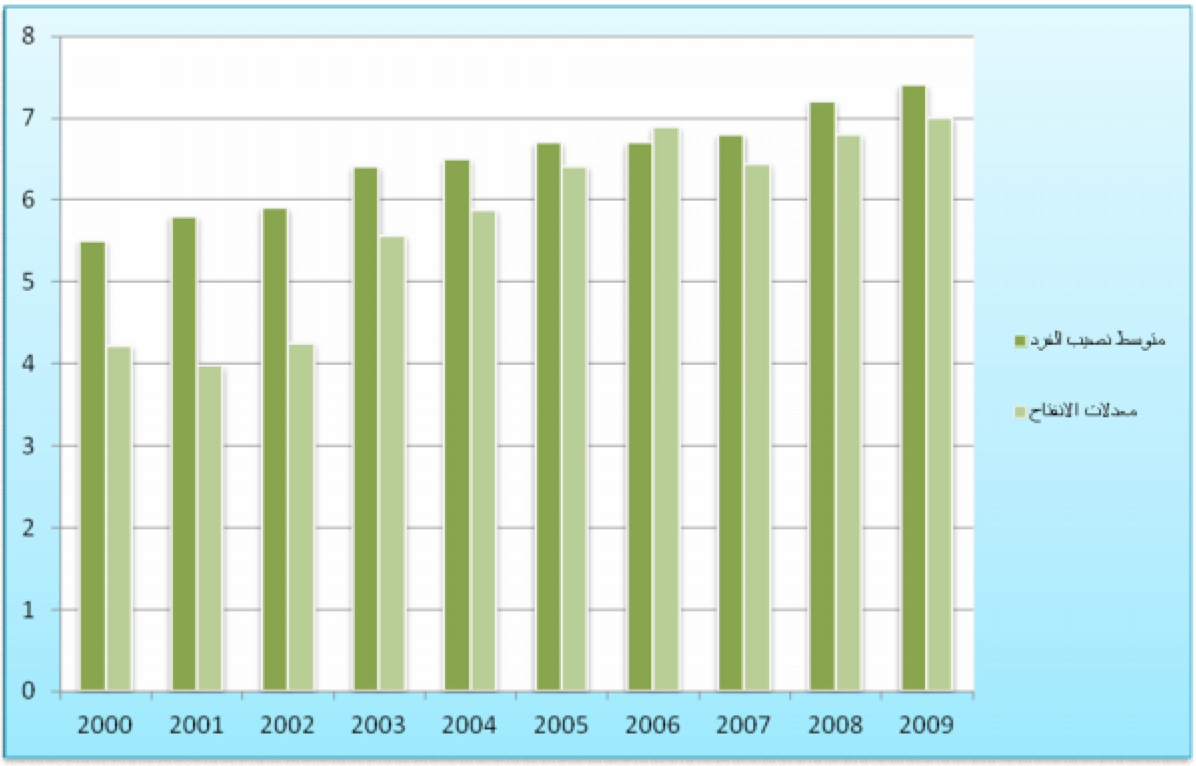

المصدر : من إعداد الباحث بتجميع المعطيات من بيانات البنك الدولي 2000– 2010

في جميع السنوات نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ايجابيا مع معدلات الانفتاح التجاري الذي يقاس نسبة الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي ، لكن هذا النوع من الانفتاح يغلب عليه طابع الصادرات من المحروقات في الجزائر، وعموما نلاحظ أن الانفتاح التجاري في الجزائر مرتفع جدا بالنسبة لسنوات 2006 – 2009 التي تجاوزت 60% ، هذه الفترة أيضا شهدت مستويات دخل أعلى نسبيا بسبب الزيادات المتتالية لأسعار النفط من الفترة 2000 -2004.

02. مدى ارتباط سياسة الانفتاح التجاري بهجرة العمالة : تأثير الثروة النفطية

بما ان الجزائر تعتمد بالدرجة الاولى في صادراها على النفط ، فان هذا الاخير يلعب دورا مهما في التاثير على نمط الهجرة الدولية للجزائريين ، فمع تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال الثمانينات اارت الأرضية الأساسية للنتائج الإيجابية لسوق العمل من خلال العمالة المهاجرة ،فقد تباطأ نمو الناتج الفردي للعامل وأصبح سالبًا في بعض الحالات، وتعود جذور الأزمة إلى هبوط أسعار النفط وانخفاض الطلب على اليد العاملة الوافدة وتراجع تدفقات التحويلات وبروز بيئة دولية أكثر تنافسية . وتقع نسب البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ معدلها حاليًا حوالي 15 % بين أعلى النسب في العالم وتلي فقط نسبة البطالة السائدة في أفريقيا جنوب الصحراء ، وتشير التقديرات المحافظة إلى أن البطالة تمثل حوالي 15 % من إجمالي القوى العاملة ويشكل الباحثون عن العمل للمرة الأولى – ومعظمهم ممن تقع أعمارهم بين 15 و 24 سنة – أكثر من 50 % من العاطلين عن العمل، ومما يثير القلق بشأن الهجرة الإقليمية هو

بروز البطالة في صفوف مواطني البلدان المصدرة للنفط. ومع هبوط أسعار النفط تباطأ النمو الاقتصادي وانخفض الطلب على العمالة الوافدة وقد انعكس ذلك الانخفاض في هبوط حصة العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة .

طرأ في الجزائر هبوط أسعار النفط عندما بدأت نسبة المواطنين الذين بلغت أعمارهم 15سنة وما فوق من إجمالي السكان بالارتفاع ،اشتدت ضغوط العرض في سوق العمالة المحلية خلال التسعينات ، وهكذا فقد ارتفعت نسبة نمو عدد المواطنين في القوى العاملة في الجزائر إلى % 4.9 سنوياً، بينما اتجهت نسبة نمو عدد العمال الوافدين بالهبوط ، ما يدل على أن أسعار النفط وعائداته تؤثر ايجابيا أو سلبيا على حركة العمالة الدولية سواء تنقل العمالة في الدول المرسلة أو المستقبلة.

03. اتجاهات المهاجرين الجزائريين

مثلت أوروبا الغربية وجهة سفر رئيسة للهجرة من الجزائر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد شكلت فرنسا في بادئ الأمر القطب الرئيسي لتوجه تلك الهجرة بفعل العلاقات الاستعمارية والقرب الثقافي واللغوي والجغرافي ، وفي خلال الطفرة الصناعية في الستينات تكثفت موجات الهجرة نظراً لأن بلدان أوروبا الشمالية قامت باستقطاب نشط للعمالة القادمة من أوروبا الجنوبية وتركيا وبلدان المغرب العربي لتشغيلها في الوظائف المتطلبة لمهارات متدنية في القطاع الصناعي. ومع تراخي النشاط الاقتصادي في أوروبا خلال السبعينات والثمانينات، ضاقت أسواق العمل وبدأت البطالة بالارتفاع على نحو مضطرد في البلدان المستقبلة ، ومع انحسار فرص العمل اعتمدت معظم حكومات القارة الأوروبية سياسات هجرة تقييدية ، وقد انعكس التباطؤ في الاقتصادات الأوروبية بصورة موازية على بلدان شمال أفريقيا ، ومع تدهور أوضاع سوق العمل في الوطن الأم بقي الطلب على الهجرة من الجزائر إلى أوروبا مرتفعاً. ومع انغلاق الباب الأمامي – الهجرة الاقتصادية القانونية – اتخذت الهجرة أشكالاً مختلفة مثل جمع شمل العائلات، طلب اللجوء والهجرة غير القانونية ، وفي الوقت ذاته تحولت وجهة سفر المهاجرين من أوروبا الشمالية إلى البلدان الأوروبية الجنوبية، حيث أن إيطاليا وأسبانيا على وجه الخصوص، وهما بلدان كانا مصدران للعمالة سابقاً، أصبحان يمثلان قطباً جذاباً للهجرة نظراً لارتفاع مستوى الدخل فيهما وتقارب اقتصادهما من اقتصاديات الدول الأوروبية الأخرى،وبالإضافة فقد وفرت سواحلهما الطويلة على البحر الأبيض المتوسط مدخلاً أسهل لتسلل المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا[8].

ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد المهاجرين من شمال أفريقيا، وخاصة الجزائر إلى إسبانيا وإيطاليا بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية ، فحسب آخر تقرير لمنظمة العمل الدولية ، فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين لسنة 2000 ما قدره 802302 مهاجر شرعي و 10000 مهاجر غير شرعي[9] بينما انخفض عددهم المطلق والنسبي في البلدان المستقبلة التقليدية.

يوضح الشكل التالي النسبة المرتفعة للهجرة الجزائرية نحو دول أوربا سنة1995

شكل رقم 04 : اتجاهات المهاجرين الجزائريين

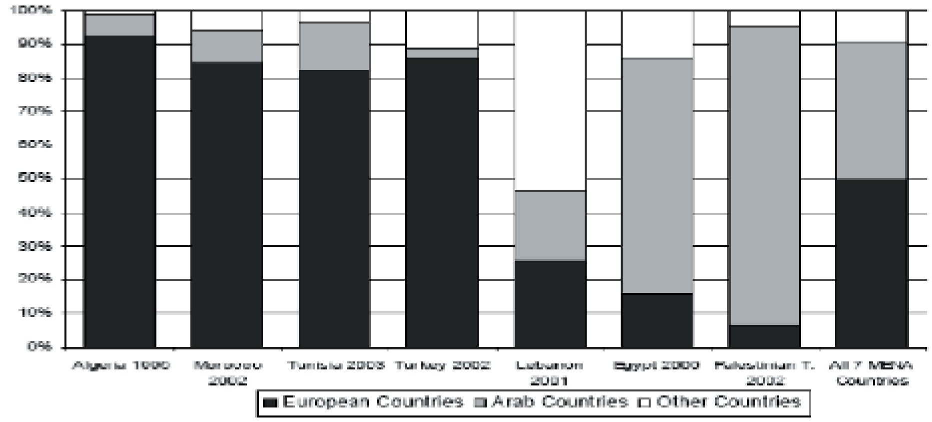

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, Rapport Du Femise 2005 Sur Le Partenariat Euro-Mediterraneen,France,2005,P90.

يلاحظ من خلال الشكل أن نسبة هجرة الجزائريين نحو البلدان الأوروبية مرتفعة جدا ، ما يوحي أن قبلتهم بالدرجة الأولى هي أوروبا ، حيث تجاوزت 90% من مجموع العمالة المهاجرة ، وهذه الفترة بالذات عرفت نزوحا كبيرا نحو أوروبا بما فيها الهجرة غير الشرعية ، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وانعدام الاستقرار الأمني ، أما هجرة الجزائريين نحو الدول العربية فعرفت معدلات متدنية لم تتجاور 08% من إجمالي الهجرة الكلية ، لعدة أسباب منها تراجع أسعار البترول في الدول العربية النفطية وتشابه الاقتصاديات من حيث الاستقرار والنمو بالإضافة إلى سن قوانين صارمة للهجرة خاصة في دول الخليج[10].

وفي آخر تقرير لمؤشرات التنمية في أفريقيا 2010 بلغ تعداد المهاجرين 242446 مهاجر سنة 2005[11].

04. اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية

شهدت الجزائر على مدار الأربعة عقود الماضية عمليات كبيرة من الهجرة الدولية لعدة أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وفي الوقت ذاته تظهر تحديات كبرى في سوق العمل تتمثل في انخفاض مستويات النمو الاقتصادي بالجزائر، وارتفاع مستويات النمو السكاني الذي يصاحبه ارتفاع في نسبة البطالة ، والجزائر كغيرها من الدول العربية، يواجه الأشخاص الذين يدخلون حديثًا إلى سوق العمل تحديات تجعل منهم عرضة للبطالة، ونظرًا لسهولة الحصول على فرص التعليم، وارتفاع مستويات المعيشة عبر البلدان بسبب الاتصال بين جميع أنحاء العالم، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، أصبحت هجرة الأشخاص سواء بغرض التعليم، أو العمل، أو السياحة سمة غالبة في حياة الشباب الجزائري ، ومع تزايد السياسات المقيدة التي وضعتها بعض الدول المستقبلة للعمالة ، ومع عدم تفضيل دول أوربا للعمال الجزائريين، أدى ذلك إلى تضائل الفرص أمام الشباب للدخول إلى أسواق العمل في الخارج.

يلعب التعليم دورًا مؤثرًا وكبيرًا في أنماط هجرة الشباب في الجزائر، حيث التعليم بوابة الهجرة الدائمة أمام الشباب ذوى المهارات العالية ولا سيما إلى دول أوروبا، أما الشباب الذين لا يمتلكون المؤهلات المناسبة والذين لا يرغبون في البقاء على الجانب الأخر من الفجوة الرقمية والتكنولوجية، أصبحوا عرضة للأشكال غير النظامية من الهجرة.

يوضح الجدول التالي اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية نحو دول أوروبا :

جدول رقم 01 : اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2015	2020
إجمالي الهجرة نحو أوربا							
بلجيكا	712	700	684	671	659	583	542
فرنسا	23458	22458	22363	21395	20368	19561	15298
هولندا	58	60	62	63	65	60	58
اسبانيا	6222	7406	8637	9992	11476	12012	13346
نمو العمالة المهاجرة البطيء							
بلجيكا	698	672	646	623	603	532	490
فرنسا	22973	21485	20098	18991	17887	15391	13822
هولندا	57	58	58	59	59	55	53
اسبانيا	6093	7115	8152	9277	10494	10944	12058
نمو العمالة المهاجرة السريع							
بلجيكا	699	674	648	625	605	539	498
فرنسا	23007	21538	20162	18977	17951	15603	14070
هولندا	57	58	59	59	60	56	54
اسبانيا	6102	7133	8177	9310	10532	11095	12275

Source: Alejandro Lorcarafael de arce, a dynamic long and short term Migration between MCPc's and the eu: demographical framework approach to and the role of economic and social reforms, FEMISE, 2007-2008, p 137-139. [12]

لعبت الهجرة دورا مهمّا في سوق العمل الجزائرية منذ بداية القرن العشرين، ومثلها مثل البلدان الأخرى الغنية بالنفط، وبسبب زيادة الأيدي العاملة، وارتفاع معدلات البطالة إلى حد كبير، صدرت الجزائر عمالة مهاجرة إلى دول أوربا حيث توجد فرص أفضل للعمل ، وبالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر، فقد أدى عدم استقرار الجزائر وفترات انعدام الأمن في سنوات التسعينات إلى دفع كثير من الشباب الجزائري المؤهل إلى الهجرة بحثا عن العمل وخاصة في الدول الأوروبية.

إن موجة الهجرة إلى دول أوربا كان نتيجة مباشرة لنمو الاقتصاد في تلك البلدان في فترات الهجرة ، وتشير بيانات إلى أن أغلبية المهاجرين الجزائريين نحو أوروبا تحولوا تقريبا إلى عمال، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن كل العمالة المهاجرة في فرنسا قد تحصلت على منصب شغل (23007 عامل من أصل 23458 مهاجر سنة 2006) وينطبق الأمر على كل السنوات وفي كل البلدان ، ما قد يوحي بسهولة الحصول على وظيفة في سوق العمل بدول أوربا على الرغم من

الأعداد الكبيرة للمهاجرين، إلا أن هناك سياسات حمائية تنظم عملية الهجرة وهي تفرض العديد من التحديات على المواطنين الجزائريين الذين يختارون الذهاب إلى تلك البلدان للعمل، وقد وضعت الدول الأوربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 العديد من السياسات التي تنظم الهجرة بهدف الحد من الاعتماد على الرعايا الأجانب وزيادة الاستعانة بمواطنيهم في شغل هذه الوظائف ، وإن السياسات" الحمائية "لحركة العمالة التي تهدف إلى خفض الإمداد بالعمال الأجانب إلى حد كبير، قد أثرت بشكل مباشر على الجزائريين المهاجرين ، ما يفسر تراجع العمالة المهاجرة إلى أوربا ، وهذا ما يوضحه الجدول حيث نرى انخفاض تدريجي للعمالة الجزائرية المهاجرة ، فمثلا في فرنسا يتوقع أن تنخفض إلى حدود 14070 عامل سنة 2020 بعدما كانت تقدر سنة 2006 ب 23007 عامل ، لكن الأمر يختلف في اسبانيا فقد يتوقع أن تصل هذه العمالة سنة 2020 ب12275عامل ، والمعروف أن اسبانيا تتميز بقوانين هجرة مرنة تساعد على المزيد من الهجرة .

وبغض النظر عن الصعوبات المرتبطة بالهجرة إلى الدول الأوربية، لا تزال أوروبا تمثل مقصد رئيسي للمهاجرين الجزائريين ، فقد أدى التدفق المستمر والمطرد للشباب الجزائري من ذوي المهارات إلى نشوء ظاهرة الهجرة الاحلالية.

05. هجرة العمالة الماهرة

أحد أسوأ النتائج السلبية المترتبة على الهجرة الدولية هي هجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة ، ولطالما ساد الاعتقاد بأن هجرة الجزائريين سوف يساعد على التخفيف من حدة البطالة دون أن يؤدي إلى المساس بمستويات الإنتاج وبرامج التنمية في القطاعات المختلفة ، ولكن سرعان ما ثبت عدم صحة هذا الاعتقاد ، نظرا لأن عملة الهجرة وانتقال الأيدي العاملة عادة ما تأخذ طابعا انتقائيا يمس فئات معينة ومهارات محدودة ، ونذكر على سبيل المثال مهندسي الصناعة البترولية وأساتذة جامعيين وحرفيين بالذات في قطاع التشييد والبناء. وفي آخر تقرير للتنمية البشرية الذي ركز على ظاهرة انتقال العنصر البشري، يتضح أن نسبة العمالة الماهرة في الجزائر مرتفعة تجاوزت 31% بين العمال الحاملين لشهادات تعليم عالي كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم 02 :هجرة العمالة الماهرة في الجزائر

عدد المهاجرين الدوليين	عدد المهاجرين الدوليين	مهاجرين اقل من التعليم الثانوي (%)	مهاجرين ذوي تعليم ثانوي(%)	مهاجرين ذوي تعليم عالي(%)	مهاجرين حاصلين على شهادات تعليم عالية (ماجستير و دكتوراه) (%)
الجزائر	1313.3	55.4	27.8	16.4	15.4
مصر	308.7	18.8	30.7	47.3	3.7
المغرب	1505	61.1	23.1	13.9	-
السعودية	34.1	22.8	38.8	35.8	-
تونس	428.5	55.5	27.8	15.9	14.3

المصدر : التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، تقرير التنمية البشرية2009 .

نتيجة الثروة النفطية الكبيرة التي تعرفها الجزائر منذ عدة عقود، ومع الارتفاع السريع في أعداد المواطنين المثقفين الشباب الداخلين إلى القوى العاملة في فترة اتسمت باشتداد القيود المالية الحكومية خلال التسعينات، لم يشجع ذلك بعض الكفاءات البقاء في المؤسسات الجزائرية للعمل فيها ، والسب معلوم ، فالبرغم من ارتفاع عائدات البترول وسوء توزيع الدخل بين افراد المجتمع الجزائري ، خاصة بين الإطارات والكوادر، لم ترتقي التحفيزات المتمثلة في الأجور إلى المستوى المطلوب ، فبقيت أجور الأيدي العاملة متردية إذا قورنت مع دول الجوار من تونس وليبيا ، بالإضافة إلى ارتفاع أجور العاملين المهرة في بعض الدول المهاجر إليها و الدول المستقبلة، كل هذه العوامل وعوامل أخرى (الاضطهاد وسوء المعاملة واللامبالاة ...) ساهمت في نزوح كبير للأيدي العاملة الماهرة نحو الخارج.

ومن أهم الآثار التي ترتبت على هجرة الكفاءات البشرية الجزائرية نحو الخارج خاصة أوروبا هو إهدار قيمة العمل المنتج ، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية ، بمعنى أن الشخص المهاجر وأن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بالجزائر ، إلا أن هذه الزيادة في دخله لا ترتبط بزيادة في مستوى إنتاجيته ، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك الساعات التي كان يعملها بالجزائر ، ومعنى هذا أن الأجور التي يتقاضاها العاملون الجزائريون في الخارج إنما تحتوي ضمنيا على عنصر ريعي لا علاقة له البتة بمستوى إنتاجيته ، وهذا التحليل ينطبق على العمال الجزائريون الذين يهاجرون إلى البلدان العربية النفطية ، ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية ، أو بين رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب لذلك.

يوضح الشكل التالي أن هجرة العاملين الجزائريين من أصحاب التعليم العالي تؤثر بوجه خاص على العمالة في الجزائر، ويظهر في المتوسط في الجزائر كدولة تنتمي إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط أن استنزاف العقول الجزائرية ينعكس في معدل المغتربين أصحاب التعليم العالي. كما أنه لا تقتصر الهجرة في الجزائر على المتعلمين جيداً فحسب ، إذ تختلف نسبة المهاجرين أصحاب التعليم العالي باختلاف بلد الوصول وتعكس جزئيًا اختلافات سياسات الهجرة ، أما عن نسبة المهاجرين من أصحاب التعليم العالي في معظم دول أوروبا فتعتبر ضئيلة نسبيًا مقارنة بمجموع المهاجرين .

شكل رقم 05: معدل هجرة أصحاب التعليم العالي في المغرب العربي لسنة 2005

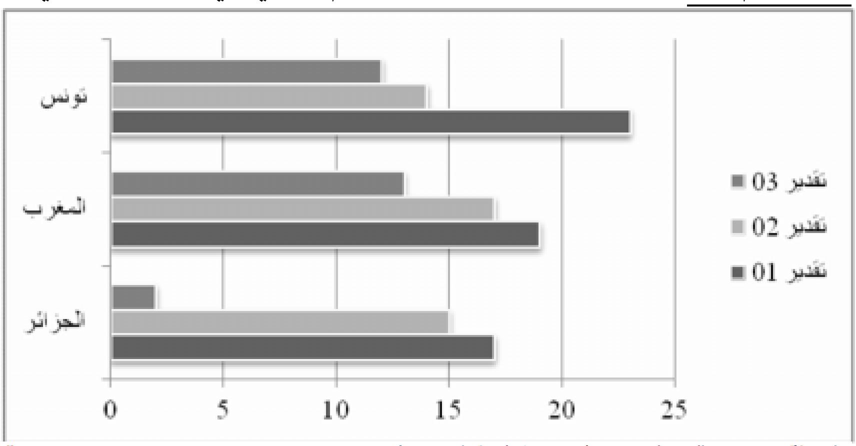

ملحوظة: تقدير 1 يمثل معدل اغتراب أصحاب التعليم العالي بناء على قاعدة بيانات كوهين وسوتو (عدد سكان 15+) تقدير 2 يمثل معدل اغتراب أصحاب التعليم العالي بناء على قاعدة بيانات بارو ولي (عدد السكان 15+). ومصدر هذين التقديرين دوسون ولوسيتر (2004). تقدير 3 يأتي من دوكير ومرفوك (2005) (السكان 25+).

المصدر : الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة : نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي ، 2007 ، ص 29.

ثالثا : الهجرة الوافدة إلى الجزائر وآثارها على سوق العمل

نظريا تؤثر حركة عنصر العمل على كلا البلدين (المستقبل و المرسل) ، حيث أن عنصر العمل ينتقل من الدولة التي ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المنخفضة إلى الدولة الأخرى ذات الندرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المرتفعة ، وتسبب حركة العمل هذه ارتفاعا في معدل الأجرة في الدولة الثانية التي يصل إليها المهاجرون الجدد، وفي حال غياب تكاليف حركة العمل يستمر عنصر العمل في التنقل بين البلدين حتى تتساوى معدلات الأجرة فيهما[13].

في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر ظاهرة جديدة تمثلت في توافد المئات من العمال المهاجرين نحو الجزائر ، خاصة في الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد، فجاء غالبية العمال المهاجرين إلى الجزائر بالرغم من عدم التوافق اللغوي والثقافي والديني مع السكان المحليين ، إلا أنا أصبحت مصدرا جذابا لإمداد العمالة على غرار غيرهم من المهاجرين العرب، وكانت أكبر البلدان المرسلة للعمالة هي دول إفريقيا حيث تعدت سنة 2010 ما قدره 3.5%، وكان أكبر مستقبل لهذه العمالة سنوات ارتفاع البترول ، حيث بلغت سنة 2005 ما قدره 242.3 آلف عامل أجنبي كم يوضح الجدول التالي :

جدول رقم 03: حجم العمالة الوافدة في الجزائر

حجم العمالة الوافدة (بالآلاف)				المعدل السنوي للنمو(%)
1960	1990	2005	2010	2005-1960
430.4	274	242.4	242.3	1.3 -
نصيب كل قارة من العمالة الوافدة (%)				
إفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوربا	آسيا
3.5	1.23	2.88	0.06	0.02

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2009، ص 144، 148.

يلاحظ من خلال الجدول أن العمالة الأجنبية في انخفاض مستمر منذ سنة 1960-2010، فبعدما بلغت 430.4 ألف عامل سنة 1960، وهي الفترة التي كانت الجزائر تحت الهيمنة الفرنسية ، حيث عمل الاحتلال على استقطاب الآلاف من المستوطنين الأوروبيين من دول مختلفة كفرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا، وغالبية هؤلاء المستوطنين من عمال الفلاحة ، لينخفض عددهم إلى 242.3 ألف عامل سنة 2010 ، بمعدل سالب يقدر ب -1.3% (1960-2005)، أما على مستوى القارات المرسلة للعاملة، فيتضح جليا أن أفريقا من أكبر القارات المرسلة للعمالة (3.5%) ممثلة في الدول الإفريقية المجاورة (مالي ، النيجر ، تشاد ، السنغال) وكذا مصر[14].

تنطلق الهجرة من القارة الإفريقية ، حيث تزداد هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء إلى بلدان شمال إفريقيا، ويستخدم بعضهم منطقة شمال إفريقيا كمحطة للانتقال بعدها إلى أوروبا بينما يبقى الآخرون في شمال إفريقيا ووفقا للتقديرات يقدر عدد الأفارقة من جنوب الصحراء الذين دخلوا بلاد المغرب العربي (موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر وليبيا ما بين 65000إلى 120000 سنوياً) ويهاجر 70 إلى 80 بالمائة منهم من خلال ليبيا و 20 إلى 30 بالمائة منهم من خلال الجزائر والمغرب ، ويعيش الآن 100000 مهاجر على الأقل من جنوب الصحراء في الجزائر ، ومن واحد إلى 1.5مليون في ليبيا، وما بين 2.2 إلى 4ملايين معظمهم من السودانيين في مصر، وتستضيف المغرب وتونس عددا أقل من مجتمعات المهاجرين من جنوب الصحراء يقدر ببضع عشرات من الآلاف وإن كان هذا العدد في ازدياد ، ويحاول عدد منهم عبور البحر المتوسط كل عام، ويعتبر الكثير من المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء من أصحاب التعليم الجيد نسبياً وينحدرون من مستوى اجتماعي واقتصادي متوسط، ويرحلون من بلادهم بسبب عدم توافر الفرص والخوف من الاضطهاد أو العنف أو كليهما معاً، ورغم أن هذه الهجرة لا تحمل أعداد ا غفيرة فإنها أضحت مصدراً لتوتر سياسات الهجرة في بلاد شمال إفريقيا التي ترفض أن تجد نفسها محطات للوصول ومصدراً لتوتر سياسات دول الاتحاد الأوروبي الذي كان تعاوا مع بلاد شمال إفريقيا مبنياً على افتراض أن هذه البلدان الأخيرة هي المصدر الرئيس للمهاجرين وليست محطات انتقال لمهاجرين آخرين من بلاد مصدرة أخرى[15].

أما في آسيا فبالرغم من انخفاض نسبتها مقارنة مع القارات الأخرى ، فان قوة العمل الأجنبية الأسيوية ممثلة بنسبة كبيرة من العمالة الصينية تصل إلى 95% ، وهناك تخوف كبير من التزايد المستمر لهذه العمالة وما قد يترتب عليها في المدى الطويل، وحتى في المدى القصير بدأت تظهر بوادر بطالة لدى الفئات غير الماهرة باعتبار أن العمالة الصينية أغلبيتها من العمالة غير المؤهلة.

وحول أثر العمالة الوافدة على سوق العمل في الجزائر، تبين استطلاعات الرأي العام ظهور بواعث قلق ملحوظة تتعلق بخفض الهجرة لمعدلات الأجور، وقد يكون الأثر الإجمالي للهجرة الوافدة على أجور العمال المحليين قد يكون إيجابيًا أو سلبيًا، ولكنه إلى حد ما أثر صغير على الأمدين القصير والطويل. في الحقيقة لا توجد دراسات أكاديمية بحثية حول تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل في الجزائر ، لكن حسب استطلاع قمنا به حول الأجور التي تتقاضاها العمالة الصينية ، اكتشفنا أنه يوجد أثر للهجرة على متوسط أجور العمال الجزائريين، فمعدلات الأجور للهجرة الوافدة الصينية لا يرجح أ ا موزعة توزيعًا متساويًا بين العمال كافة، بمعنى أنه يوجد تفاوت بين الأجور الممنوحة لهؤلاء العمال ، و اتضح ذلك أكثر عندما تنافس العمال الجزائريون مع المهاجرين الوافدين، بمعنى آخر تتجه عمليات التوظيف لدى الشركات الصينية نحو العمالة الجزائرية بحكم اىا تتميز باجرة منخفضة ، مما انعش سوق العمل الجزائري خاصة في المدن الكبيرة ، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الأثر منحصر فقط على العمالة غير الماهرة ، أما فيما يتعلق ذوي المهارات ، فنوع المهارات التي يأتي ا المهاجرون لا تؤثر أحيانا على الأجور الممنوحة، و لا على فرص العمل المتاحة ، فحسب الاستطلاعات التي أجريناها اكتشفنا أن العمالة الماهرة في هذه الشركات منحصرة فقط على المهارات الصينية وقل ما تجد إطار جزائري ، والسبب يكمن في طرق التكوين والتعليم للعمال الصينيون المختلف تماما عن تكوين العمال الجزائريين ، كما أن المسئولين الصينيين يفضلون تشغيل المهارات الصينية بدلا من المهارات الجزائرية .

خاتمة :

إن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لم يكن لها الأثر الكبير على سوق العمل من حيث توليد المزيد من العمالة أو الأجور (باستثناء نوعية العمالة التي أظهرت أن الانفتاح ساعد على تطوير المهارات) ، فهي بكل بساطة سياسة غير فعالة ولكنها مكلفة ، وغير قابلة للاستمرار لأربعة أسباب تشير كلها إلى ضرورة الإسراع في إعادة النظر و إصلاح التجارة الخارجية ، السبب الأول هو الانخفاض المنتظر للعائدات النفطية وباقي مصادر الدخل ، والسبب الثاني هو تنامي التنافسية في الأسواق العالمية ، والسبب الثالث هو تراجع فرص العمل ، ولكن السبب الأهم والأكثر وطأة هو تنامي الضغوط الهائلة على سوق العمل الجزائري ، من العدد المتزايد من العاطلين عن العمل إلى الآلاف القادمين الجدد لسوق العمل شبابا وأفضل تعليما. فلا السياسة النفطية المطبقة ولا تحويلات العاملين إلى الخارج تمكنت من توليد المزيد من الوظائف والدخل [16]في السنوات الماضية ، ولن تتمكن من ذلك في السنوات القادمة .إن الجزائر في واقع الأمر تعاني من تراجع مضطرد في عائدات النفط للفرد وتحويلات العمال المهاجرين ، بالإضافة إلى تزايد المنافسة في الأسواق العالمية ، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وتيرة هذا الضغط سواء في النشاطات التي تتطلب مهارات عالية أو تلك التي تتطلب كثافة عمل.

المراجع والهوامش :

1. علي عباس ،إدارة الموارد البشرية الدولية،الطبعة الأولى، دار إثراء النشر والتوزيع ،الأردن ،2008، ص274 .
2. علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ،187
3. عزة فؤاد نصر إسماعيل ، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي ، القاهرة ، 2004 ، ص 37 .
4. عزة فؤاد نصر إسماعيل، رجع سابق ، ص38
5. مجهول الاسم ، نحو ج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي ، التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، الدورة 92 ، مكتب العمل الدولي ، الطبعة الأولى ، جنيف ، 2004 ، ص26 .
6. 2- نجلاء الاهوائي ، مستقبل هجرة المهارات فيما بين البلدان العربية أثارها الاقتصادية في ظل العولمة ـمجلة مصر المعاصرة ، العدد 445 ، جانفي 1997 ، ص 119- 124 .
7. نجلاء الاهوائي ، مرجع سابق ، ص 123
8. سعود البريكان ، التكامل الاقتصادي العربي :التحديات والآفاق ،صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2005 ، 148

9. International labour migration :A rights-based approach, International Labour Organization , Geneva ,2010,p34

10. Samir Radwan, Jean-Louis Rei ffers, Rapport Du Femise 2005 Sur Le Partenariat Euro-Mediterraneen,France,2005,P 90 -91

11. Les Indicateurs Dz Développement En Afrique 2010, Banque Mondiale.2010,p132

12. Alejandro Lorcarafael de arce, a dynamic long and short term approach to Migration between MCPc's and the eu:demographical framework and the role of economic and social reforms, FEMISE , 2007-2008 ,p 139.

13. علي الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، عمان ، 2007، 192 .
14. تقرير التنمية البشرية 2009، ص 144، 148.
15. الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة : نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي ، 2007 ، ص 29.

مراجع أخرى :

16. IMF and local authorities' data; estimates (e) and projections (p) based on authors' calculations , 2010

17. بيانات البنك الدولي 2000- 2010.